Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تطور مسار السياسة السياحية في الجزائر بين المؤهلات، الواقع والتحديات (2025-2000)

The evolution of tourism policy in Algeria between qualifications, reality and challenges (2000-2025

إيمان حسينات Hocinet imane
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ENSSP
الإيميل: hocinet.imane1990@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-05-18 تاريخ القبول : 2019-10-30

الملخص:

تعتبر السياحة من القطاعات الإستراتيجية نظرا لأهميتها الاجتماعية،الثقافية والاقتصادية،ونظرا لتحولها إلى صناعة ذات مردودية عالية تلعب دورا محوريا في الاقتصاد العالمي.

تترجم مكانة السياحة من خلال تأثيرها المباشر على خلق مناصب الشغل، الترقية الاجتماعية والثقافية،وتحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال الأثر الإيجابي على الناتج المحلي،ميزان المدفوعات والعمالة.

تمتلك الجزائر من المؤهلات ما يمكن أن يجعلها وجهة سياحية بامتياز،إلا أنها لم توفق في إحراز التقدم المنشود من خلال السياسات السياحية المنتهجة ،لأسباب عديدة ومختلفة من أبرزها نقص الحوافز المشجعة على الاستثمار،ضعف الهياكل وتدهور نوعية الخدمات ؛مما يستوجب إعادة النظر في السياسات السياحية خاصة في الوقت الراهن المتزامن والأزمة الاقتصادية التي تعيشها الأسواق النفطية .

كلمات مفتاحية: السياحة، السياسات السياحية ،الاستثمار ،المؤهلات ،البرامج

Abstract

Tourism is one of the strategic sectors because of its social, cultural and economic importance. Due to its transformation into a highly profitable industry, it plays an important role in the global economy.

The status of tourism is translated through its direct impact on workforce creation, social and cultural promotion, and economic efficiency through the positive impact on GDP, balance of payments and employment.

Algeria has the qualifications to make it like an excellent tourist destination, but it has not succeeded in achieving the desired progress through the tourism policies adopted, for many reasons, particularly the lack of motivation to encourage investment, weak structures and deteriorating quality of services; Especially at the current time and the economic crisis experienced by the oil markets.

Key words :Tourism, tourism policies, investment, qualifications, programs

مقدمة:

تلعب السياحة اليوم دورا محوريا في الاقتصاد العالمي باعتبار الإيرادات المالية التي تحققها والتي تفوق أحيانا ما تحققه الإيرادات الزراعية والنفطية والتي قدرت بـ:17 مليار دولار أمريكي سنة 1970 ويتوقع أن تبلغ 555 1 مليار دولار سنة 2020.

وباعتبارها قطاعا حيويا من حيث امتصاص البطالة وجلب العملة الصعبة .إضافة لقدرة هذا القطاع على التأثير الإيجابي في العديد من القطاعات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

تمتلك الجزائر سياحة فريدة من نوعها،و ذلك بتنوع جهاتها وعادات سكانها،كونها توجد ما بين القارة الإفريقية حوض البحر

الأبيض المتوسط .إضافة إلى أن مناخها و تنوع مناظرها يجعلان منها موطنا لائقا لممارسة السياحة فيها بكل أنواعها،سواء على الشاطئ،أو في المناطق الصحراوية وفي الحمامات المعدنية وأعالي الجبال ؛ما يجعلها تتمتع بأنشطة سياحية طوال السنة.

إلا أن اعتماد الدولة الجزائرية على مداخيل البترول والتي ظلت تغطي احتياجاتها منذ الاستقلال جعلها لا تعطي أهمية بالغة للقطاع السياحي، مع العلم أن السلطات الجزائرية قامت ببناء العديد من المركبات السياحية خلال السبعينيات من القرن الماضي إلا أنها لم تكمل بنفس الوتيرة لأسباب مختلفة.

في السنوات الأخيرة عادت الجزائر لتولي اهتماما بالغا بقطاع السياحة ما يعكس الإرادة السياسية في النهوض بالقطاع السياحي من خلال وضع سياسيات سياحية تهدف بالأساس لإعادة الاعتبار لوجهة الجزائر و في نفس الوقت لجلب فرص الاستثمار و التنافس في تنمية الأقطاب و القرى السياحية،و إعداد برامج ذات نوعية لترقية الاستثمارات و جعلها في المستوى لجعل القطاع السياحي عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى المتوسط و البعيد. هذه الدراسة المتواضعة تسعى لتقديم اجابة وافية للإشكالية التالية:

ما السياسات التي انتهجتها الجزائر لترقية القطاع السياحي منذ سنة 2000؟

التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما مؤهلات الجزائر السياحية؟
- ✓ ما هي السياسات السياحية التي انتهجتها الجزائر؟
- ✓ ما واقع وتحديات السياحة في الجزائر؟
- ✓ وما الحلول لدعم الاستثمار في القطاع السياحي الجزائري ؟

حيث قسمت الدراسة فضلا عن مقدمة و خاتمة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: المؤهلات السياحية بالجزائر
- المحور الثاني: السياسات السياحية في الجزائر(2000-2025)
- المحور الثالث: واقع السياحة في الجزائر
- المحور الرابع: تحديات الاستثمار السياحي في الجزائر

المحور الأول: المؤهلات السياحية بالجزائر

قبل التطرق لمقومات الجزائر السياحية لابد من الإشارة إلى تعريف السياحة و أهم أنواعها كمدخل،و نورد هنا أهم التعريفات:

يعرفها الألماني **جويبر فرولر CUYER FREULER** سنة 1905 على:" أنها ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة و تغيير الهواء،و الإحساس بجمال الطبيعة و نمو هذا الإحساس و الشعور بالبهجة و المتعة و الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة و أيضا نمو الاتصالات بين الشعوب و أوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية،و هي الاتصالات التي أثمرت عن اتساع نطاق التجارة و الصناعة سواء كانت كبيرة،متوسطة أو صغيرة.و هي ثمرة تقدم وسائل النقل.[1]

التعاريف العربية :اخترنا منها تعريف الدكتور **صلاح عبد الوهاب** الذي يعرف السياحة على أنها:"مجموعة العلاقات و الخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييرا وقتيا و تلقائيا و ليس لأسباب تجارية أو حرفية.[2]

و نلاحظ أنه لا يبتعد كثيرا عن ما سبقه من التعاريف مع تركيزه على عنصر الخدمات في العملية السياحية.و فيما يخص تعاريف الهيئات و المنظمات الدولية فيمكننا الاعتماد على تعريف مؤتمر أوتاوا بكندا للسياحة و المنعقد في يونيو 1991،الذي يعرف السياحة بأنها الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن،وأن لا يكون الغرض ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي سافر إليه [3]

للسياحة أهمية كبيرة سواء من الناحية المادية أو المعنوية،حيث تلعب دورا رياديا على الصعيد الاقتصادي من قدرتها على خلق الثروة إلى دورها في جعل المواطنين عبر مختلف البلاد السياحية يحتكون بمختلف الثقافات والعادات، مما يحدث نوعا من الانسجام والتوافق على المستوى الاجتماعي،والاستقرار على الصعيد السياسي.

والجدول الآتي يوضح تطور التدفقات السياحية العالمية من 1970 إلى 2020.[4]

السنة	عدد السياح (بالمليون)	الإيرادات (بالدولار الأمريكي)
1970	165	17
1980	284	103
1990	438	261
1995	534	405
2000	684	477
2005	804	682
2008	922	944
2020	1600	1555

المصدر:احصائيات المنظمة العالمية للسياحةOMT

حيث نلاحظ أن عدد السياح ارتفع بشكل كبير من 165 مليون سائح سنة 1970 إلى 1600 مليون سائح سنة 2020

ما يعكس قيمة تجارة السياحة في العالم المعاصر،ما يرفقه ارتفاع هائل في الإيرادات المالية للقطاع السياحي والتي ستبلغ حسب المنظمة العالمية للسياحة 1555 مليار دولار امريكي سنة 2020.

فيما يخص الإمكانيات السياحية تتميز الجزائر بتنوع ضخم من حيث المعطيات الطبيعية و التاريخية،فسواء دخلها الزائر من باب تاريخها أو دخلها من منافذها الجغرافية فإن الجزائر ستأسره لا محالة،و عديدة هي المحطات التي ستستوقفه من تاريخها بدء من العصور الأولى إلى عصرنا هذا مرورا بالآثار الرومانية و المدن التي شيدتها الممالك الإسلامية من الأندلس إلى حضارات الصحراء يجد السائح أن الجزائر تزخر بكنوز ثمينة تؤكد طبيعتها السخية و المعطاءة.

كما لا يفوتنا القول إن كل منطقة من مناطق الجزائر تعد متحفا طبيعيا، كما تعد الجزائر دليلا سياحيا تنطوي كل صفحة من صفحاته على سحر الطبيعة والعمق التاريخي والحضاري.

أولا:الموقع

تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي وبوابة إفريقيا كونها تطل على أوروبا و البحر الأبيض المتوسط و تجمع بذلك بين الصفات الافريقية و المتوسطية،يحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط ومن الغرب المغرب،ومن الجنوب الغربي موريتانيا،و من الشرق تونس وليبيا،ومن الجنوب مالي و النيجر.[5]

يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي،فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه

المغاربي:حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ،ومركزه الاقتصادي والبشري،وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا.ومحوره العربي والإسلامي : وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية،وجعلت منها رافد للتواصل والإثراء مع العالم العربي والإسلامي. والبعد الثاني يتمثل في التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والذي يتجسد في محورين أيضا: المحور الافريقي حيث يساعد هذا على ربط شمال إفريقيا بمنطقة الساحل الإفريقي ودعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي والمحور الثاني متوسطي بحكم المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.[6]

ثالثا:الإمكانيات الطبيعية

الساحل الجزائري: يمتد الساحل الجزائري على طول 1200 كم وهو بذلك من أطول السواحل الإفريقية ويمتد من أقصى الشرق بالقالة إلى أقصى الغرب ببني صاف مع حدود المغرب الأقصى ،يتميز الساحل الجزائري بفضل موقعه الجغرافي بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط بتنوع المناخ عبر جميع مناطقه،حيث يحتوي على أنظمة بيئية بحرية وكثبان رملية وشواطئ قرب الغابات .

رابعا:الحمامات المعدنية

تمتاز الجزائر بثروة المياه المعدنية والمعروفة منذ زمن طويل بفوائدها الصحية،منذ التواجد الروماني بالجزائر والذي قام بإنشاء العديد من الحمامات المعدنية.

وبعد سقوط الرومانيين تم إهمال هذه الحمامات المعدنية،إلا أن الاستعمار الفرنسي عاود الاهتمام بها واستغلها في معالجة المرضى من الجيش .بعد إعادة تهيأة للعديد من الحمامات القديمة.

كما امرت الحكومة الفرنسة في الجزائر بإجراء دراسات تحت إشراف طبيبين فرنسيين روتوردو و بيرتيرون Roturdeau et Bertherand،سنة 1860،وأسفرت الدراسة آنذاك عن وجود 90 منبع للمياه المعدنية بالجزائر.

وتم استكمال الدراسات سنة 1911 حيث تم الوصول إلى 174 منبع .وقد تم تكليف البروفيسور اونريو Hanriot لدراسة هذه المياه المعدنية و تجهيز استعمالها.[7]

في الجزائر المستقلة تم إحصاء 202 منبعا للمياه المعدنية معروفة بمزاياها العلاجية،وتصنف هذه المنابع حسب قائمة وطنية على النحو التالي:

- 136 محطة معدنية ذات أهمية محلية
- 55 ذات أهمية جهوية
- و11 ذات أهمية وطنية

مع العلم أن العلاج بمياه البحر والمياه المعدنية في الجزائر لايزال في بدايته،والعديد من المنابع المائية في الجزائر لا تزال على حالتها الأولية.[8]

رابعا:الإمكانيات الأثرية والتاريخية:

إن جذور الجزائر التاريخية ضاربة في أعماق التاريخ حيث عثر على بقايا نشاط انساني تعود إلى سبعة آلاف سنة قبل الميلاد، حيث تعاقبت على الجزائر حضارات عديدة أشهرها الحضارة الرومانية والحضارة العثمانية زيادة على الدول التي قامت في هذه المنطقة مثل :الدولة المرابطية، الدولة الأموية، الدولة الحمادية والتي تركت على المنطقة بصمات في نمط الحياة لدى المجتمعات المحلية سواء من حيث العادات والتقاليد أو من حيث العمران الذي تدل عليه المواقع الثرية التي لازالت قائمة لحد الساعة والتي تتكفل بها مؤسسات الدولة المسؤولة عن قطاع الثقافة .

مع العلم أن الجزائر هي البلد الوحيد من بلدان البحر الأبيض المتوسط باستثناء اليونان وإيطاليا،الذي يحتضن أثارا بمثل هذه الأهمية ولهذا السبب بالذات صنفتها اليونسكو تراثا عالميا للبشرية أو تجدها مصنفة ضمن المعالم الوطنية في الجزائر.

في هذه المتاحف الطبيعية المشبعة بالتاريخ يمثل كل حجر و كل عمود كتابا يحمل في طياته شهادات عن مراحل كاملة من حياة الحضارات.[9]

ولأن احصاء هذه المعالم التاريخية و الحضارية صعب بالنظر إلى كثرة عددها ووجود مناطق أخرى كثيرة معزولة يتطلب التكفل بها ميزانية كبيرة،سنذكر هنا بعض المعالم التاريخية في الجزائر ومنها المواقع المدرجة في لجنة التراث العالمي في اليونسكو ضمن مواقع التراث الدولية والتي يمكن أن تكون على شكل مواقع طبيعية كسلاسل الجبال والغابات كما يمكن أن تكون من صنع الإنسان كالمدن:

أهم المعالم الأثرية في الجزائر:

- تيبازة:تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط تبعد عن الجزائر العاصمة بـ50 كلم غربا أسسها الفينيقيون كإحدى مستعمراتهم التجارية العديدة حيث كانت لها مكانة مرموقة،وتعني كلمة تيبازة في اللغة الفينيقية الممر،لأنها كانت معبرا وممرا للأفراد بين مدينتي إيكوزيوم (الجزائر) وإيول (شرشال) ثم أصبحت تعرف بقرطاجية .
- تمنراست:تقع في أقصى الجنوب الجزائري وتبعد عن العاصمة بأكثر من 2000 كلم،تقدر مساحتها بحوالي 113000كلم ²،من أهم مميزاتها السياحية الحظيرة الوطنية للهقار،التي تم انشاءها سنة 1987 وتضاريسها المتنوعة وثرواتها الغابية والحيوانية والنقوش الحجرية التي تمثل امتيازا سياحيا معتبرا.
- المدينة الأثرية تيمقاد في الشرق الجزائري واسمها الأصلي :ثاموقادي وهي أكبر المستعمرات الرومانية في عهدها تحتوي مساحات شاسعة من المعالم التي تركتها الحضارة الرومانية فهي تضم مسرحا ضخما بسعة استقبال تصل إلى آلاف المتفرجين،بالإضافة إلى سوق تجارية تعود للعهد البيزنطي،وبعض الشواهد العسكرية للقائد العسكري للمنطقة آنذاك[10]
- المدينة الأثرية بمدينة تبسة: تقع هذه المدينة على بعد مئة كلم من سوق أهراس، سميت قديما تيبست تضم هي الأخرى آثارا متنوعة تركها الرومان في أقصى الشرق الجزائري،احتضنت هذه المدينة النوميدية مقر الوحدة العسكرية الرومانية الثالثة،كمستوطنة لقدماء العسكريين الذين كانوا خاضعين لتراجان وبها العديد من المعالم مثل قوس كاراكلا ومعبد مينيريف والحرم البيزنطي،والجدار الكبير والكنيسة.[11]
- المدينة الأثرية جميلة cuicul:وكانت تسمى قديما كويكول،موقع تاريخي يشهد على مدينة نوميدية وهي تشبه آثار تيمقاد في تكوينها.[12]
- واد ميزاب:يقع واد ميزاب في الجنوب الجزائري يبعد عن العاصمة بحوالي 600كلم²،عبارة عن هضبة كلسية تقع شمال الصحراء سميت ببلاد الشبكة نظرا لشبكة الأودية العديدة والتي لا يتجاوز عمقها 100م تتجه كلها من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي لتنتهي عند بحيرة تكتنفها الرمال شمال غرب مدينة الجزائر.

وهي منطقة مصنفة ضمن التراث العالمي الذي يجب المحافظة عليه منذ سنة 1982،حيث صنفت كل المعالم التاريخية والمعمارية الموجودة في كل من بني يزقن،بنورة،مليكة كتراث عالمي محفوظ لدى منظمة اليونسكو.[13]

- موقع التاسيلي : الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية .ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته في الحفريات التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة.
- حي القصبة في الجزائر العاصمة:يعود تشييده إلى الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر،و يشتهر هذا المعلم بهندسته المعمارية البارعة حيث القيمة الجمالية والقيمة العلمية،كما يطل هذا الحي على مساحة واسعة كانت سوقا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد ويشكل حي القصبة مزارا رئيسيا للسواح .
- قلعة بني حماد:هي من المواقع التي بنيت في 1007م على يد حماد بن بلكين وتقع شمال شرق ولاية بجاية على بعد 36 كلم أحد رموز الدولة الإسلامية بالجزائر ويوجد بها الكثير من الكنوز والمعالم الأثرية أهمها المسجد الكبير ومصلى قصر المنار الذي يعتبر أصغر

مسجد في العالم،بالإضافة إلى القصور الممتدة عبر مساحات القلعة وعلى امتداد أكثر من 50 كلم غرار قصر الأمير الذي يحتوي على بحيرة تعد مشابهة لقصر الحمراء بالأندلس[14].

- الجامع الكبير:بني هذا الجامع من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر ،ويعد من أكبر مساجد العاصمة الجزائرية.

المحور الثاني: السياسات السياحية في الجزائر(2000-2025)

أولت الدولة الجزائرية اهتماما خاصا للقطاع السياحي في السنوات الاخيرة،ما تجلى واضحا من خلال الاستراتيجية التنموية التي وضعتها الوزارة المعنية و إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية 2025،بهدف ترقية الاستثمار السياحي و تحسينه.لقد استهدف هذا المخطط جلب رؤوس الاموال الوطنية و الاجنبية و ذلك بخلق شروط تشجيع و تحفيز و ضمانات قانونية فيما يخص الاستثمار السياحي و تحويل الأرباح بالإضافة إلى المساعدات العينية للحصول على العقارات..الخ،كما تم إنشاء مؤسسات جديدة انيطت لها هذه المهام و إصدار عدد كبير من القوانين في إطار إعادة الاعتبار لوجهة الجزائر السياحية و تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الذي كان مهمشا نوعا ما لا سيما بعد ما خلفته العشرية السوداء من دمار. و لرصد ما كرسته الدولة الجزائرية للنهوض بالاستثمار السياحي، ارتاينا توضيح هذا من خلال ثلاثة عناصر رئيسية:

<u>أولا:الظروف الايجابية التي تجعل الجزائر دولة مناسبة للاستثمار السياحي</u>

- تتميز الجزائر بالاضافة إلى ما ذكرناه سابقا بتواجدها من مقربة من الأسواق الاوروبية المصدرة للسواح،و نفس الشيء بالنسبة لإفريقيا[15]
- توفر الإرادة السياسية في النهوض بقطاع السياحة
- ضمان معاملة مماثلة بين المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب
- ضمان تحويل رأسمال المستثمر و عائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف
- إمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع
- انضمام الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان و حماية الاستثمارات و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات المباشرة الأجنبية :

* 41 اتفاقيات تشجيع و حماية الاستثمارات

* 24 اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي[16].

- تمتلك الجزائر 205 منطقة توسع سياحي موزعة عبر كل أرجاء الوطن بمساحة تقدر بـ: 54377.82 هكتار،محصورة للإستثمار السياحي.
- تعتبر الجزائر القطاع السياحي قطاعا ذا أولوية ما يضمن له مزايا و ضمانات مهمة جدا.
- تشتمل الجزائر على بنية تحتية سياحية محتشمة و لكن قابلة للتوسع لا سيما في مجال النقل و مكاتب السفر و السياحة .

<u>ثانيا:المؤسسات التي تم خلقها لدعم الاستثمار عموما وفي قطاع السياحة بشكل خاص:</u>

المجلس الوطني للاستثمار

يقوم المجلس بوضع استراتيجيات الاستثمار كما يصادق على اتفاقيات الاستثمار ويقرر حول الامتيازات و التحفيزات الإضافية.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تتولى ترقية و تطوير و متابعة الاستثمارات وتسير نظام تشجيع الاستثمار، الشبابيك الوحيدة و تسلم قرارات منح الامتيازات،

كما تسير صندوق دعم الاستثمار .

الوكالة الوطنية لتنمية السياحة :

تم إنشاء الوكالة بمرسوم تنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 21 فيفري 1998، تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ماليا، و تعد الأداة الرئيسية المتخصصة و المسؤولة عن التسيير، التنمية، الحفاظ و الاستغلال العقلاني للعقار السياحي و عليه فهي العامل الأساسي المكلف بتطبيق السياسة الوطنية للتنمية السياحية المستدامة.

من مهام هذه الوكالة :

- السهر على حماية مناطق و مواقع التوسع السياحي والحرص على توفير و إنشاء المرافق العمومية.
- تنجز كل العمليات المرتبطة بموضوعها سواء كانت مالية ، تجارية أو صناعية و المتعلقة بالعقار وتطبيق حق الشفعة على كل عقار متواجد داخل مناطق و مواقع التوسع السياحي.
- تطور التبادلات مع المؤسسات و المنظمات المرتبطة بمجال نشاطها وتنشئ ملحقات طبقا للتشريع الساري المفعول.
- الحرس على احترام القوانين المتعلقة بالسياحة و مخططات التهيئة السياحية و العمرانية داخل مناطق و مواقع التوسع السياحي بهدف حمايتها و تطويرها.
- إنشاء و تحيين ملف وطني للمنشآت القاعدية السياحية.
- إنشاء و إدارة وتطوير بنك للمعلومات خاص بالعقار السياحي ووضع دفتر شروط خاص بكل مناطق و مواقع التوسع السياحية.
- تهيئة الأراضي المعتمدة و التي تخدم الاستثمار السياحي وتحديد مناطق و مواقع التوسع السياحية جديدة و إعطاءها المكانة التي تليق بها.

ثالثا:القوانين و الحوافز التي وضعت لتشجيع الاستثمار السياحي.

أ-القوانين

عملت الجزائر على سن مجموعة من القوانين تهدف ألى تحقيق التنمية السياحية ،نذكر منها ما يلي:

الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار

القانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 و المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة و المساهمة في تنمية القطاع على المدى الطويل،و كذا وسائل إنجاز مخطط التنظيم التقني و المالي للقطاع.[17]كان الهدف من وراء هذا القانون تحقيق الاستغلال الامثل لجميع الثروات الطبيعية و المادية للجزائر و الحفاظ عليها عن طريق الخطوات الآتية:

- ترقية الاستثمار و الشراكة الاجنبية
- إنشاء مخطط تهيئة السياحة
- إنشاء المجلس الوطني للسياحة CNT و الذي من مهامه إعطاء نظرة عن سياسة الجزائر السياحية و اقتراح التدابير لتطوير السياحة
- إعادة تهيئة الحظيرة الفندقية
- تنويع العرض السياحي و تطوير اشكال السياحة
- حماية البيئة و تثمين القدرات الثقافية التاريخية و الطبيعية للجزائر

القانون 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 و المتعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية :[18] يضم هذا القانون مبادئ و قواعد حماية و ترقية مناطق التوسع و المواقع السياحية و نبرز أهم ما جاء به القانون فيما يلي:

- العمل على تسهيل اجراءات شراء الاراضي المخصصة للنشاطات السياحية
- المحافظة على التراث الثقافي و الموارد السياحية من خلال استعمال و استغلال التراث الثقافي التاريخي،و الديني و الفني لأغراض سياحية .
- إدراج مناطق التوسع و المواقع السياحية و المنشآت في النشاطات السياحية في مخطط لتهيئة الاقليم

المرسوم التنفيذي الخاص بتنظيم عمل وكالات السياحة و الأسفار المعدل في يونيو 2010 و الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2011. يهدف هذا المرسوم إلى تنظيم و عصرنة و تطوير

نوعية الخدمات السياحية التي تقدمها و كالات السياحة و الأسفار لفائدة الزبائن.و يلزم السلطات العمومية بمساعدة هذه الوكالات.

ب-الحوافز و التدابير المتعلقة بتشجيع الاستثمار السياحي:

إضافة لما سبق وضعت الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير و الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي نوردها فيما يلي:

- تشجيع الاستثمار في مجال الفندقة بهدف تثمين الطاقات و المواقع و الشبكات الوطنية على مستوى السواحل و المناطق الصحراوية و المحطات المعدنية و الذي سيتم تدعيمه بالتصديق على المؤسسات و تصنيفها.
- تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة و عقود التسيير و الخوصصة من أجل تحسين نوعية الخدمات و إدماج الحظيرة السياحية في الشبكات الدولية السياحية.
- تحفيز الجماعات المحلية على تثمين مؤهلاتها المحلية التاريخية و الثقافية و الحرفية و غيرها .
- تكوين العنصر البشري و تأهيله قصد ترقية و تحسين الخدمات السياحية من خلال انشاء المدارس السياحية وتهيئتها.

و فيما يخص الحوافز الجبائية و المالية لتشجيع الاستثمار السياحي حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية باعتباره المرجع الاساسي للسياحة في الوقت الراهن فقد تم اقرار ما يلي:

✓ **في إطار مخطط وجهة الجزائر:**

تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء صورة واضحة لوجهة الجزائر،لإيصالها إلى السوق الدولية و ابتكار علامة تخص المنتج السياحي الجزائري تميزه عن باقي المنتجات.و يشمل هذا البرنامج ثلاثة عناصر:

- إستراتيجية تسويق ترتكز على دراسة الأسواق المستهدفة و تحديد الاستراتيجيات التجارية لكل سوق.
- تنفيذ مخطط ميداني للأعمال يرتكز على تحديد وسائل الإعلام الواجب استعمالها لإعطاء صورة شاملة للجزائر
- اعتماد جهاز دائم للمراقبة و الرصد السياحي يهتم بملاحظة و تقييم قطاع السياحة بتحليل و معرفة التدفقات السياحية و الاستثمارات،و العمل على مراقبة و متابعة الواقع السياحي الوطني و الدولي.

بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP على رقم الاعمال المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية،الفندقية،المعالجة بمياه البحر،المطاعم المصنفة و المرشدين السياحيين.

تخفيض الضريبة على القيمة المضافة TVAمن 17 % إلى 7 % على الفوائد المرتبطة بالأنشطة السياحية ،الفندقية،المعالجة بمياه البحر،المطاعم السياحية المصنفة،الأسفار،و تأجير السيارات و النقل السياحي.

✓ **مخطط نوعية السياحة في الجزائر PQTA[19]**

يقصد بمخطط نوعية السياحة تحسين النوعية و تطوير العرض السياحي،منح رؤية جديدة للمحترفين و حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية لنشر صورة الجزائر و ترقيتها كوجهة نوعية.

و يهدف هذا المخطط:

- تخفيض ب 3% و 4.5 % معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية على أسهم عصرنة المنشآت السياحية و الفندقية .[20]
- تخفيض معدل رسوم الجمارك لشراء التجهيزات و الأثاث،الغير منتجة محليا وفقا لمعايير الفندقة،التي تدخل في نطاق عمليات العصرنة و الترقية في إطار PTQA.[21]
- إنشاء وديعة نقدية للسندات المالية اللازمة لوكالات السياحة و الأسفار الموجهة للالتزامات التي تعهدت بها.
- إطلاق مخطط نوعية السياحة على شكل علامة وحيدة "النوعية السياحية"

- تحسين النوعية و العرض السياحي و تشجيع ترقيته في الجزائر و في الخارج
- بعث ديناميكية تقويم و ترقية الوجهة السياحية للجزائر.

كما يعتبر عنصر تكوين الموارد البشرية أهم ما يركز عليه مخطط النوعية السياحية في إطار مخطط تكوين النوعية من جهة،و من جهة أخرى تضمن مخطط النوعية عنصر الابتكار و استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال **TIC** بهدف ادخال نظام التسيير الإلكتروني الذي يسمح بتسهيل الحجز عبر الإنترنت لمختلف العمليات الإدارية الخاصة بالسياحة.

✓ **تنمية الاستثمار السياحي:**

- يهدف هذا المخطط إلى تخفيض 50 % و 80% على تكلفة التنازل عن الأراضي اللازمة لتحقيق مشاريع الاستثمار السياحي في كل من ولايات الهضاب العليا و الجنوب على التوالي.
- الدعوة لتشجيع المنتجات السياحية الجزائرية .
- تخفيض في معدلات الفائدة على القروض البنكية للاستثمارات في المشاريع السياحية في كل من ولايات الشمال و الجنوب على التوالي 3 %و 4.5 % .
- إنشاء جهاز دعم الاستثمار "صندوق دعم الاستثمار[22]و ترقية نوعية الخدمات السياحية":
- و قد تم انشاء هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-408 بتاريخ 2008/12/24 من أجل تمويل المشاريع السياحية
- إنشاء هيئة رقابة مالية و دعم للاستثمار السياحي
- إعفاء من رسوم التسجيل عند تأسيس الشركات الناشطة في السياحة .

✓ **مخطط تمويل السياحة (PFT)**

تعتبر السياحة صناعة ثقيلة، إلا أن عائدات استثماراتها تتسم بالبطء، ما جعل الوزارة الوصية تضع مخططا تمويليا يهدف إلى:

- مرافقة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة
- السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف و الاختفاء من دائرة الأعمال
- استقطاب كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي عن طريق الحوافز الجبائية و المالية.
- تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية،خاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار

المحور الثالث: واقع وتحديات السياحة في الجزائر

أدت الحوافز التي قدمتها الحكومة للقطاع الخاص من خلال مختلف القوانين والإجراءات التي ذكرناها سابقا منذ عام 2000 حتى الآن إلى زيادة كبيرة في الاستثمار السياحي الوطني الخاص وذلك من خلال الإحصائيات الآتية :

موافقة الوزارة منذ 2008 إلى 01 غاية جوان 2017، على 1812 مشروعا بسعة 240.328 سريرا؛ وإطلاق 582 مشروعا بسعة 286 75 سريرا جديدا وخلق أكثر من 902 35 فرصة عمل مباشرة.

كما يشهد قطاع السياحة ديناميكية حقيقية في إطار الاستثمار وتنميته مما سمح من رفع عدد العاملين النشطين في مجال السياحة في قطاعات كل من "الفنادق،المقاهي والمطاعم" من 320.000 في عام 2008 إلى ما يقرب 500.000 نهاية عام 2015[23].

أ-في إطار تقدم المشاريع السياحية :

يهدف تتبع التقدم في المشاريع الاستثمارية السياحية على المستوى الوطني تم وضع بنك معلومات بخصوص طلبات الاستثمار في السياحة.

هذا البنك يجمع الملفات القابلة للدراسة من قبل اللجنة المختصة المسؤولة عن مخططات الفنادق،قامت هذه الأخيرة حسب وزارة السياحة(مديرية الاستثمار) بدراسة 2716 ملف للاستثمار السياحي،تم قبول 1945 مشروع منها،يهدف إلى انجاز 213.005 سرير جديد.

والجدول الآتي يبين عدد الملفات الخاصة بالاستثمارات الفندقية التي تمت دراستها من قبل اللجنة:

السنوات	عدد الملفات	الملفات المقبولة	عدد الأسرة
2011	164	91	9520
2012	276	101	13903
2013	265	189	18216
2014	320	190	20817
2015	692	574	71244
2016	588	460	43905
ماي 2017	411	340	35400
المجموع	2716	1945	213005

المصدر:وزارة السياحة ،مديرية الاستثمار السياحي،أكتوبر 2017،ص2

نلاحظ من خلال قراءة الاحصائيات بالجدول أن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لإنجاح الاستثمار السياحي، ركزت بدرجة كبيرة على الفنادق وقد أعطت نتيجة مقبولة بالنظر إلى عدد المستثمرين الذين حازوا على موافقة اللجنة المختصة،حيث ارتفع عددهم من 164 سنة 2011 إلى 588 سنة 2016 و 411 في ماي 2017 أي قبل انتهاء السنة الجارية.

ب-في إطار دعم المشاريع السياحية:

حتى 01 أكتوبر 2017 ،تم تسجيل عدد المشاريع المقبولة من طرف الوزارة،والذي يبلغ 1812 مشروع مع طاقة إيواء تقدر بـ:240.328 سرير و توفر 99.382 فرصة عمل مباشرة بمبلغ 1066.918 مليار دينار جزائري موزعة على كل ولايات الجزائر.

والجدول الآتي يوضح عدد المشاريع السياحية التي وافقت عليها الوزارة :

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	ماي 2017
عدد المشاريع	381	482	671	861	1270	1602	1812
قدرة الإيواء	51 308	65 211	83 427	104 244	160 783	204 882	240 328
مناصب الشغل	33 807	41 089	45 770	49 500	63 592	82 146	99 382

القيمة (10^9دج)	200.48	240.90	281.95	340.95	513.43	846.05	1066.91

المصدر:وزارة السياحة ،مديرية الاستثمار السياحي،أكتوبر 2017،ص3

لابد من الإشارة هنا فيما يخص 1812 مشروع الخاصة بنماي 2017 ،فهي مقسمة إلى:

أولا:582 مشروع في طور الإنجاز بقيمة تقدر بـ:350.203 مليار دينار جزائري تسمح بتوفير 75.286 سرير و توفر 35.902 وظيفة مباشرة .هذه المشاريع تعرف تقدم بنسبة 60%.

ثانيا:126 مشروع بقدرة إيواء 13.589 سرير متوقفة بسبب العراقيل المالية،ومشكل المطابقة لمعايير الفندقة للبناء والعمران بالإضافة إلى مشاكل التنظيم العقاري.

ثالثا: 1024 مشروع فندقي بقدرة إيواء 142.926 سرير،لم يتم البدء بها أساسا من أجل مشاكل تتعلق بالحصول على رخص البناء ،مشاكل إدارية وخاصة متعلقة بالميراث بالإضافة إلى مشاكل الحصول على القروض البنكية.

رابعا:80 مشروع فندقي تم إنجازها ،بطاقة إيواء تقدر بـ:8.527 سرير.

المشاريع في طور الإنجاز ستعمل على زيادة طاقة الإيواء بالحظيرة الفندقية الوطنية وتعمل على تنويع المنتج السياحي.

وإذا ما قارنا المشاريع التي تم تنفيذها في السنوات 2015 و 2016 والتي بلغت111 مشروع ،بقدرة إيواء 9935 سرير،

مع عدد المشاريع المبرمجة لسنة 2017 والتي تقدر بـ:110 مشروع بقدرة إيواء تبلغ 981 11 سرير جديد نلاحظ وجود زيادة مهمة وتحسن في تنفيذ المخططات والمشاريع نسبيا.

في إطار الشراكات والتعاون الدولي في قطاع السياحة حسب الاحصائيات الأخيرة لوزارة السياحة فإنه توجد 09 مشاريع استثمار سياحية ،بطاقة إيواء تقدر بـ:7745 سرير، بمبلغ إنجاز يقدر بـ:61.516 مليار دينار ،لصالح مستثمرين أجانب من جنسيات

مختلفة،الإمارات،السعودية،لبنان،الصين،قطر،الأردن،إيطاليا،في إطار الشركات المختلطة ومع احترام القاعدة 49/51 .[24]

المحور الرابع: تحديات الاستثمار السياحي في الجزائر.

مما سبق ،نستطيع القول إنه بالرغم من البرامج المسطرة من طرف السلطات العمومية لترقية الاستثمار السياحي يبقى واقع السياحة في الجزائر بعيد عن الأهداف المسطرة نظرا لما يعيشه هذا القطاع من تقدم محتشم جدا مقارنة مع الإمكانيات المادية التي تم تسخيرها و المقومات التي تمتلكها الجزائر ، ما يؤكد وجود العديد من العقبات أمام قطاع السياحة حتى يتحول إلى قطاع قائم بحد ذاته في النشاط الاقتصادي لاسيما مع سعي الجزائر للخروج من تبعية المحروقات و تنويع النشاط الاقتصادي ببناء اقتصاد فعلي يقوم على توليد الثروة وتوفير مناصب الشغل .

- **ويمكن تلخيص المشكلات التي تشكل تحديا كبيرا للقائمين على السياحة في الجزائر في النقاط التالية:**

-العراقيل والبيروقراطية الإدارية وتعدد المؤسسات المخولة للتعامل مع مستثمري القطاع الخاص

(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،المجلس الوطني للاستثمار،وزارة السياحة) [25]

-عدم وجود مجال واسع لتطوير الخدمات السياحية، فوجود كل الإمكانيات والمؤهلات السياحية الطبيعية من دون القدرة على توفير الخدمة سيؤدي إلى نتيجة سوء أداء القطاع على العموم

-عدم تطور شبكة الاتصال و النقل و المواصلات.[26]

-ضعف العرض السياحي الجزائري والخدمات المكملة له وغلاء الأسعار بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد مقارنة مع دول الجوار.

-غياب سياسة المؤسسة التي تقوم على التأهيل وإدخال تجهيزات عصرية تنسجم مع معايير الدولية

-غياب استراتيجيات تسويق المنتجات السياحية، خاصة على المستوى الدولي لاستقطاب السياح الأجانب.

-مشكلة الذهنيات والثقافة وبالنظر إلى معتقدات المجتمع الجزائري

-نقص الاحترافية وبطء سيرورة الإصلاحات [27]

-نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات السياحية[28].

وانطلاقا من المشكلات المعروضة، فإنه لابد ن العمل على العناصر الآتية :

- إعادة النظر في نظام الاستثمار السياحي في مختلف الأقاليم والمناطق.
- تنويع أكثر للحوافز الخاصة بتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، و تقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.
- وضع قانون للاستثمار السياحي والفندقي بحيث يكون بسيطاً وواضحا وتحديد جهة مرجعية ورقابية واحدة مختصة منعاً للازدواج والروتين والفساد في الإدارة.
- المزيد من الصرامة في حماية مناطق التوسع السياحي، ومنع أي استثمار غير سياحي فيها، تطبيقا للقوانين الصادرة في هذا الخصوص.
- تشجيع وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيهها أكثر نحو القطاع السياحي،وتوفير الخدمات السياحية ومن شأن ذلك أن يساعد على خلق مناصب العمل .
- ضرورة تحسين شبكة النقل والمواصلات والاتصالات.

الخاتمة:

في الأخير نستنتج انه لابد من الاهتمام بالقطاع السياحي وتثمينه وتطويره لدعم الاقتصاد الوطني من عوائده على غرار العديد من الدول الأخرى التي تستفيد من القطاع السياحي ،بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي و التخلص من التبعية الكلية للمحروقات.

وترجمة مدى اهمية الاستثمار في السياحة على أرض الواقع يحتاج للدعم والتطوير حيث ينظر الى السياحة على انها نفط دائم وذلك لنجاح كثير من الدول في توظيف هذا القطاع لدعم الاقتصاد القومي كتونس ،المغرب وتركيا بحيث يعتبر الاستثمار السياحي خطوة مهمة في تنويع موارد الاقتصاد الجزائري
وخلق هيكلية اقتصادية حديثة ومتوازنة متحررة تخدم التنمية الاقتصادية مع ما يتكيف وخصوصية المجتمع الجزائري.

قائمة التهميش و المراجع:

[1]-أحمد الجلاد،***التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق*** (القاهرة:مطبعة عالم الكتاب،ط.1988،1)،ص.108.

[2] - عز الدين محمدي،***أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر***،رسالة دكتوراه غير منشوره(جامعة الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،2012)،ص.10

-محمد مسعد، ***الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي*** (مصر:المكتب العربي الحديث،ط.1،دون سنة نشر)،ص 61 [3]

[4]- **Fred Célimène et François Vellas ,World tourisme ,international inequality and the problem of poverty** ,sur le site : journals.openedition.org,consulté le 25/10/2018.

[5]-الديوان الوطني للسياحة

[6]- كواش خالد ،**أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية –حالة الجزائر**-،اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر:معهد العلوم الاقتصادية،سنة 2004 ص112

[7]- M.LE Général De BONNEVAL , ***L'Algerie Touristique*** ,Cahiers Du Centenaire de L'Algerie,publications du comité national métropolitain du centenaire de l'Algerie,France ,2003 ,pp51-52

[8]- ،الديوان الوطني للسياحة ، **الجزائر :ذاكرة ومناظر** ،دون سنة طبع،ص30

[9]-**نفس المرجع** ،ص10.

[10]- **نفس المرجع** ،ص6

[11]-**نفس المرجع**،ص 8

[12]-الديوان الوطني للسياحة،**من المعالم الرومانية بالجزائر** ،ص3،الموقع الالكتروني : www.ont-dz.org.

[13]- National Tourism Office,***Algeria travel of heart***,press ,p112006book,

[14]-International Council On Monument and Sites,Paris,1980,p1

[15]-سي محمد نادية،***الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في تنمية القطاع السياحي في الجزائر***،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر03،الجزائر،2013ص 199

[16]-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ***إستثمر في الجزائر،www.andi.dz،ص19***

[17]-الملحق الخاص بالاستثمار السياحي

[18]-الجريدة الرسمية رقم 11،الصادرة في 19 فيفري 2003

[19] -سي محمد نادية،**مرجع سابق**،ص 188

[20] -Article numero 80,***extrait de l'ordonnance numero 09/01***, de la 23/07/2009 portante la loi de finance complémentaire pour 2009,JORADP ,numero 44.

[21]- Ibid,

[22]-لحسين عبد القادر،"استراتيجية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025:الآليات و البرامج"، ***مجلة أداء المؤسسات الجزائرية***،العدد05،(2012)،ص.08.

[23]- **المصدر**:وزارة السياحة ،مديرية الاستثمار السياحي،أكتوبر 2017،ص2

[24]- **المصدر**:وزارة السياحة ،مديرية الاستثمار السياحي،أكتوبر 2017،ص5

[25]- محمدي ،***مرجع سابق***،ص170

[26]- Kamel Bouadam,***Opcit***,p33

[27]- ***Ibid***.p29

[28]-بوبكر بداش،،"صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات:رؤية استكشافية و احصائية"،***مجلة بحوث اقتصادية عربية***،العدد22،(ربيع2014)،ص 22